مجتمع

تايوان: زلزال بقوة 6 درجات

ضرب زلزال قوته 6 درجات، أمس الاثنين، شرق تايوان في محافظة هوالين، وفق المعهد الأميركي للمسح الجيولوجي. ولم ترد تقارير فورية عن تسجيل إصابات أو أضرار جراء هذا الزلزال الذي شعر به السكان في كل أنحاء الجزيرة. وذكر المعهد أن الزلزال وقع على عمق 10 كيلومترات. وذكرت وسائل إعلام محلية أن السكان في كل أنحاء الجزيرة شعروا بالزلزال. وتوقفت حركة مترو الأنفاق في العاصمة تايبيه فترة وجيزة وفقاً لأحد الركاب. وسُجّلت هزة ارتدادية أقل قوة بعد نحو نصف ساعة وفقاً لخدمة الأرصاد الجوية في تايوان. (فرانس برس)

إيران: الإعدام شنقاً لمدان بقتل رجلَي دين

أفاد التلفزيون الرسمي الإيراني بأن إيران أعدمت، أمس الإثنين، مداناً بقتل رجلي دين في عملية طعن وقعت في إبريل/ نيسان في مرقد شيعي مقدس. وقال التقرير إن عقوبة الإعدام شنقاً نفذت بعد أن أيدت المحكمة العليا في البلاد حكماً أصدرته في وقت سابق محكمة الثورة في مدينة مشهد شمال شرقي البلاد، وهي موقع الهجوم. ويدعى الرجل المدان عبد اللطيف مرادي، وقالت السلطات إنه طعن ثلاثة رجال دين، توفي منهم اثنان، واحد على الفور والآخر في وقت لاحق في المستشفى. ولم تقدم الشرطة دافعاً لعملية الطعن. (أسوشييتد برس)

مطالب بممرات جديدة للمهاجرين

طالبت منظمة «أطباء بلا حدود» غير الحكومية، في تقرير نشرته أمس الاثنين، الدول الغربية بإجلاء المهاجرين الأكثر ضعفاً العالقين في ليبيا «بشكل عاجل»، مقترحة فتح «ممرات إنسانية» جديدة. وقال معدّ التقرير جيروم توبيانا إن سُبل الخروج القانونية القليلة، التي أنشأتها المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «مقيّدة وبطيئة». وجاء في تقرير المنظمة الذي صدر في اليوم العالمي للاجئين «في ليبيا، يقع معظم المنفيين ضحايا اعتقال تعسّفي وتعذيب وأعمال عنف، بينها عنف جنسي. إمكان حصولهم على حماية جسدية وقانونية محدود جداً وهش. نتيجة لذلك، يصبح طريق الهجرة الميت في الكثير من الأحيان، عبر البحر الأبيض المتوسط، ملاذهم الوحيد». ودعت المنظمة الدولية إلى تعميم الآلية التي اعتمدت مع إيطاليا حيث «فُتح ممر إنساني يسمح بخروج عدد معين من الأشخاص في حالة هشاشة شديدة». ولفتت إحدى المنظمات غير الحكومية القليلة التي تتابع شؤون المهاجرين في ليبيا إلى وجوب «أن يكون هذا النوع من الآليات قابلاً للتكرار»، داعية إلى «الإسراع بشكل عاجل» في إجلائهم. وتمّكن 1662 شخصاً فقط من 40 ألفا مسجّلين على لوائح المفوضية من مغادرة ليبيا في 2021 بفضل ما يسمّى برامج «إعادة التوطين». واستفاد نحو ثلاثة آلاف شخص من برنامج «العودة الطوعية» التابع للمنظمة الدولية للهجرة.

(فرانس برس)

(حازم تركية/ الأناضول)

باكستان: اللاجئون الأفغان بلا قوت

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

يواصل لاجئون أفغان قدِموا إلى باكستان بعد سيطرة حركة «طالبان» على الحكم في بلدهم في أغسطس/ آب 2021، منذ أسابيع، الاحتجاج أمام مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في إسلام آباد، للمطالبة بالاهتمام بأوضاعهم من خلال منحهم بطاقات لاجئين على الأقل، أو مساعدتهم في الخروج من باكستان تمهيداً من أجل التوجه إلى دول أوروبية أو أخرى في العالم. وأبلغ بعض اللاجئين الأفغان «العربي الجديد» أن مسؤولي المكتب اكتفوا بالحديث معهم، ووعدوهم بأن توصل أصواتهم إلى السلطات الباكستانية والعالم. ووسط التحركات، فوجئ الأفغان المحتجون والمهتمون بقضية اللاجئين بمطالبة لجنة الحسابات العامة في البرلمان الباكستاني التي يرأسها النائب نور عالم خان الشرطة بتقديم معلومات عن خيم اللاجئين الأفغان. وزعم نور أن «الكثير من الأفغان زيفوا أوراقاً باكستانية، وباتوا يعيشون كمواطنين في البلاد، وإدارة الهوية الوطنية مقصّرة في القضية، ويجب أن تقدم معلومات». وفي 9 يونيو/ حزيران الجاري، دعت اللجنة البرلمانية إلى القضاء على كل الخيم التي نصبها اللاجئون الأفغان المحتجون في إسلام آباد، لكن مسؤولاً أمنياً يدعى عرفان ميمن حضر الجلسة التي عقدتها اللجنة البرلمانية، أبلغ أعضاءها أن «المشكلة الأساسية تتمثل في أن المجتمع الدولي مهتم بالقضية، لذا من صعب جداً تنفيذ أي عمل ضدهم»، فطالب رئيس اللجنة حينها بأن تجمع الشرطة معلومات عن المشاركين في الاحتجاجات، وتأخذ بصماتهم التي تسمح للسلطات بامتلاك معلومات عنهم.

وفي بيان أصدرته في 25 مايو/ أيار الماضي، أعلنت زارة الخارجية الأفغانية أن عدداً من اللاجئين الذين يحتجون في إسلام آباد، ويطالبون دول العالم بإخراجهم من باكستان، يتحججون بأنهم هربوا إلى هذا البلد بعدما كانت حياتهم في خطر، لكننا نؤكد أن أفغانستان بلد للجميع، وليست حياة أحد في خطر فيها، لذا ندعوهم إلى العودة كي يعيشوا في أجواء الأمن والاستقرار». لكن اللاجئين الذين يواصلون الاحتجاج في إسلام آباد يرون أن مخاطر العودة إلى أفغانستان كبيرة، وأن خياراتهم تتمثل في منحهم بطاقات لجوء للبقاء في باكستان أو مغادرتها الذي يحتم اهتمام مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بقضاياهم. وتقول مشاركة في الاحتجاج تدعى زنيره محمد لـ«العربي الجديد»: «نواجه مشاكل كبيرة في باكستان، في مقدمها الغلاء باعتبار أن العيش في فنادق مكلف جداً، كما أن المجتمع لا يهتم بنا، فاضطررنا إلى الاحتجاج كي يسمع العالم صوتنا». والحقيقة أن محتجين كثيرين لا يملكون قوت يومهم، ويجلسون تحت الشمس في إسلام آباد لأنهم مضطرون لفعل ذلك.

إلى ذلك، يواجه جميع اللاجئين في باكستان المعاناة من ملاحقة الشرطة لهم واعتقالهم بحجة أنهم لا يملكون أوراقاً رسمية، أو لأن صلاحية تأشيراتهم انتهت. وليست هذه حال اللاجئين الأفغان في إسلام آباد وحدها، ففي إقليم خيبر بختونخوا شمال غربي باكستان، حيث يعيش معظم اللاجئين الأفغان، أعتقل أربعة مطربين أفغان كانوا جاؤوا إلى باكستان بعد سيطرة حركة «طالبان» على السلطة في كابول، ولم يملكوا أوراقاً وتأشيرات وجوازات سفر، وأودعوا في سجن بمنطقة تهكال في مدينة بيشاور. وأكد المسؤول الأمني في بيشاور، محمد كوهر، لوسائل إعلام، أن المطربين الأربعة أوقفوا لأنهم دخلوا إلى باكستان من دون تأشيرات وجوازات سفر، ما يشكل جريمة في القانون الباكستاني الذي سيحاكمهم. وليست هذه حال المطربين الأربعة وحدهم بل جميع اللاجئين الأفغان الذين يتعرضون لملاحقة الشرطة، خاصة أولئك الذين يعيشون في مدينة بيشاور، مثل غلام حيدر خان أحد الذين عملوا سابقاً كتجار، قبل أن يذهب إلى أفغانستان بأمل تأسيس تجارته هناك ويعمل في بلده، وهو ما حصل فعلاً، لكن بعد التحولات الأمنية والسياسية الأخيرة في أفغانستان غيّرت الأمور، وجعلت حالته الاقتصادية تتدهور، فعاد إلى بيشاور كي يعمل فيها، لكن الشرطة اعتقلته مرات، وكان يفرج عنه بعد دفع أموال لها، ما أرهقه كثيراً. يقول غلام حيدر لـ«العربي الجديد»: «نواجه المشاكل في أي مكان نذهب إليه. في أفغانستان لا يوجد عمل، أما في باكستان فالعمل موجود، لكن الشرطة لا تتركنا وتلاحقنا في كل مكان».

ملاحقة واعتقال

يقول سميع الله فيصل، أحد اللاجئين في إسلام آباد، لـ«العربي الجديد»: «انتهت فترة التأشيرة لأنني أعيش في إسلام أباد منذ ستة أشهر، وتعرضت مرتين لملاحقة الشرطة والاعتقال ودفعت بعض المال للإفراج عني. وحالياً لا أخرج من المنزل كثيراً، وأخاف من ملاحقة الشرطة ودفع المال لها».

تحقيق

يرى العراقيون أن التصريحات الحكومية عن الاهتمام بزيادة مساحات الغطاء النباتي، وتعويض الأضرار التي لحقت به بسبب عوامل بيئية وبشرية مجرد أحاديث إعلامية، لذا يهتمون هم أنفسهم بتشجير أحيائهم

تشجير العراق

مبادرات فردية أخلاقية ووطنية

بغداد ـ **كرم سعدي**

يبدي العراقيون اهتماماً ملحوظاً منذ نحو شهرين في عمليات تشجير داخل أحيائهم السكنية، من خلال تنفيذ مبادرات فردية وجماعية يعتبرونها ضرورية لمواجهة التغيرات البيئية التي تلحق أضراراً كبيرة بهم، وهم يعتقدون بأنّ مبادراتهم قد تشجع الجهات الحكومية على إطلاق عمليات تشجير مليونية تساهم بالدرجة الأولى في درء مخاطر العواصف الترابية وارتفاع درجات الحرارة.

ويعدّ التصحر أحد أبرز أسباب ارتفاع درجات الحرارة وهبوب العواصف الترابية التي تواصل ضرب العراق منذ نحو عقدين من الزمن. وتشير بيانات حكومية إلى أن مساحة الأراضي المهددة بالتصحّر تبلغ 23 مليوناً و432 ألفاً و829 هكتاراً، ما يشكل نسبة 53,49 في المائة من إجمالي مساحة العراق التي تحتاج إلى زراعة 11 مليوناً و700 مليون شجرة لمعالجة المشكلة.

وتبلغ المساحة الكلية للأراضي المصنّفة حالياً في حالة تصحّر 6 ملايين و694 ألفاً و641 هكتاراً، أي نسبة 15 في المائة من المساحة الكلية للعراق. وتحتاج بحسب الدراسات وتقديرات مسؤولي وزارة البيئة إلى زرع 300 مليون شجرة على الأقل في المرحلة الأولى، علماً أن تحدي توفير المياه يشكل عائقاً كبيراً في تنفيذ مشاريع إعادة إحياء هذه الأراضي. وتؤكد السلطات أنّها تهتم بتوفير غطاء نباتي. وأطلقت الحكومة العراقية في 17 مارس/ آذار 2022 مبادرة لزرع مليون شجرة مثمرة من التمور والحمضيات والفواكه المتنوّعة في بغداد وباقي المدن.

ويقول المتحدث باسم وزارة الزراعة حميد النايف، في تصريح صحافي، إنّ «وزارة الزراعة تدعم إنشاء أحزمة خضراء لبغداد والمحافظات من خلال توفير شتول أشجار معفرة مجاناً. وأطلقت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني حملة لتشجير مساحات خضراء». ويوضح أنّ نسبة العمل في التشجير تقتصر حالياً على الجامعات والشوارع الرئيسية.

لكنّ الناشط البيئي وليد الجميلي، وهو مهندس زراعي، يتحدث لـ«العربي الجديد» عن أن «ناشطين ومواطنين وخبراء بيئيين ناشدوا مرات عدة الجهات الرسمية لممارسة دورها في إنقاذ البيئة، لكن لا حياة لمن تنادي»، مؤكداً أنّ مناصري البيئة خاصة المهتمين بالزراعة من مهندسين وزراعيين يلعبون دوراً فاعلاً في إنقاذ المساحات الخضراء يضيف: «أرسلنا تقارير عدة إلى الجهات البلدية والوزارات للمطالبة بالاهتمام بالتشجير وتخصيص مبالغ وحملات لها، لكنّ الوعود تأتينا دائماً من دون تنفيذ، وحين يحصل ذلك تكون العمليات ضعيفة وبائسة وغير مستدامة، في حين تحتاج الحملات الزراعية إلى اهتمام بالغرس ومتابعة النمو، وتسبقها خطة محددة بسنوات من أجل تشجير مساحة معينة، وتلحظ أيضاً تخصيص فرق عمل للحفاظ على المزروعات فيها، وتأمين متطلبات نموها في شكل مناسب».

خبراء ومتطوعون

ويوضح الجميلي أنّه أخذ على عاتقه مع مجموعة من المهندسين وأصحاب المزارع والمشاتل، وتشجيع السكان داخل الأحياء السكنية على زرع الأشجار في حدائق المنازل والأرصفة والمساحات وسط الطرق، ووضع النباتات الموسمية أمام المحلات التجارية، وفي محيط المنازل والشرفات، ومواقع عدة. ويؤكد أن «هناك استجابة كبيرة وواعدة من مواطنين، رغم أنّ هذه الحملات تكلفهم شراء أشجار أو بذور».

ويقدم متخصصون زراعيون خبراتهم مجاناً لمن ينشطون في حملات التشجير، ويدعم كثيرون من أصحاب المشاتل الزراعية هذه الحملات عبر بيع شتول بأسعار مخفضة.

يقول مهدي الحسن الذي يدير مشتلاً زراعياً في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»: «خرجت بأمر من مالك المشتل إلى مواقع شهدت زرع متطوعين شتول، وقدمت لهم نصائح في شأن كيفية الزرع والأماكن الأنسب للزراعة وكيفية الاهتمام بها. وقد خفضنا أسعار الشتول إلى النصف، وبعض الأصناف أقل من النصف».

وتفيد تقارير محلية وآراء خبراء بيئيين بأن نقص المساحات المزروعة في العراق ينتج من الجفاف المرتبط بتقلص نسبة الأمطار الموسمية، وقلة نسبة الثلوج التي تسقط على المناطق الشمالية من البلاد، وتساهم في زيادة مخزون الماء، إضافة إلى تقليص تركيا كميات مياه نهري دجلة والفرات، وقطع إيران المياه التي تدخل إلى العراق. وتتحدث التقارير أيضاً عن تأثر هذا الأمر بالاعتداء على الغطاء النباتي الذي حصل خلال الحملات العسكرية التي شهدت حرف القوات الأمنية الآف الهكتارات من البساتين والأراضي الزراعية في مناطق عدة، بينها في محيط العاصمة بغداد، من أجل ملاحقة المسلحين، ما حوّلها إلى أراضٍ قاحلة.

ورفعت هذه التدخلات المؤذية للبيئة درجات الحرارة وزادت نسبة العواصف الترابية التي تسببت في وفيات وإصابات آلاف باختناق، بحسب ما تذكر الجهات الصحية الرسمية. كما عرّضت المواطنين لأضرار اقتصادية كبيرة، بحسب ما يقول سيف كامل الذي يملك ست باصات صغيرة للنقل العام تقدم خدمات على خطوط داخل العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، موضحاً أنّ «العواصف الترابية توقف العمل في كل مفاصل الحياة تقريباً، ومنها النقل العام. وخلال شهر واحد توقف عمل الباصات ثمانية أيام، علماً أن سائقَيْ إثنين يعملان على كلّ باص أملكه، ما يعني أنّ 12 عائلة تضررت، إلى جانب الخسائر التي لحقت بي شخصياً».

وتعتبر هذه الأضرار الاقتصادية من أبرز الأسباب التي دعت العراقيين إلى بذل جهود شخصية لمحاولة إيجاد حلّ. وتذكر زهراء فاضل، وهي معلمة في مدرسة ابتدائية، لـ«العربي الجديد»: «يملك زوجي مقهى تقلصت نسبة وارداته الشهرية أكثر من 50 في المائة جراء العواصف الترابية، ما اضطره إلى إغلاق المقهى، كما تعرّض أصحاب مشاريع ومصالح من عائلتي وأقاربي لأضرار، ما دعاني مع الكادر التعليمي في المدرسة إلى إطلاق حملة لتوعية التلاميذ بأهمية الزراعة، وتشجيع ذويهم لغرس النباتات ضمن مبادرات تطوعية». تضيف: «أقمنا برامج تعليمية للزراعة شارك فيها جميع التلاميذ، وزرعت شتول داخل المدارس، ووزعنا على التلاميذ مطبوعات نقلوها إلى ذويهم لحثهم على زرع الحدائق المنزلية والمساحات الفارغة القريبة من منازلهم بقدر الإمكان. واعتقد أنّ الحملة حققت النجاح المطلوب».

تكلف مبادرات زرع الأشجار في العراق (إسماعيل عدنان/ Getty)

6,694,641
هي المساحة الكلية بالهكتار للأراضي المتصحرة في العراق، أي نحو 15 في المائة من مساحته

مخيم برج البراجنة
معاناة وسط انقطاع الكهرباء

تتأثر مخيمات اللجوء الفلسطينية في لبنان بكل ما يعانيه البلد من أزمات. وتُضاف معاناة جديدة في كل مرة إلى تلك التي يعانيها سكان تلك المخيمات في الأساس

بيروت ـ **انتصار الدنان**

ما زالت أزمة الكهرباء واحدة من الأزمات الكبرى التي يعانيها لبنان وتؤثر سلباً على السكان وعلى كلّ القطاعات في البلد الذي يشهد حالياً أسوأ أزماته الاقتصادية. وتكثر ساعات انقطاع التيار، لتكون التغذية به أحياناً لمدّة ساعتَيْن فقط في 24 ساعة، أو قد تنعدم كلياً. وفي مخيّم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين الواقع في الضاحية الجنوبية لبيروت، قد يُزوَّد السكان بالكهرباء لمدّة ساعة واحدة في الأسبوع أحياناً، وهو الأمر الذي يجعلهم يعيشون معاناة كبيرة.

محمد سليم صالح، من سكان مخيم برج البراجنة وتعود أصوله إلى بلدة كويكات في فلسطين المحتلة، يقول لـ«العربي الجديد»: «نحن نعاني منذ أكثر من ثلاثة أعوام من مشكلة انقطاع دائم في التيار الكهربائي، وكان من المفترض أن تؤمّن اللجان الشعبية محوّلاً كهربائياً. لكنّ الأمر لم يتمّ حتى اليوم، علماً أنّ ثمّة مشكلة في المحوّل الذي يوفّر الكهرباء للمخيم الآن، لذا فهي تصل إلى بيوتنا ضعيفة في حال توفرها»، موضحاً أنّ السبب يعود إلى «تزايد عدد السكان في المخيم، وليس هناك من يسأل، لا أونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) ولا فصائل فلسطينية. كذلك فإنّ اللجان الشعبية تعزو عدم قدرتها على شراء محوّل إلى عدم توفر المال الكافي لذلك. ويلفت صالح إلى أنّ «المعاناة ازدادت مع ارتفاع ساعات قطع التيار الكهربائي في المخيمات الفلسطينية كافة، بعد اشتداد أزمة الكهرباء في لبنان ككلّ».

يضيف صالح أنّ «الناس اليوم يدفعون كلّ ما يجنونه من مال لأصحاب مولّدات الكهرباء الخاصة، إذ إنّهم لا يستطيعون البقاء من دون كهرباء، خصوصاً في فصل الصيف»، مشيراً إلى أنّ «قيمة الاشتراكات في مثل هذه المولّدات مرتفعة جداً، وعلى الرغم من ذلك يرى الناس أنفسهم مضطرين إلى تأمين الكهرباء».

بالنسبة إلى صالح، فإنّ «أهالي المخيم يعايشون واقعاً اقتصادياً صعباً. فأنا كنت أعمل في مجال الألمنيوم في إحدى الشركات، لكنّها أغلقت أبوابها قبل خمسة أعوام، وخرجت من العمل بلا تعويض مادي. لذلك لا بدّ من أن يكون لنا وضع سياسي إنساني يتيح لنا العيش بكرامة».

من جهته، يعمل وليد حسين، وهو لبناني من بيروت، في محل لبيع الفول في مخيم برج البراجنة. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ «أزمة الكهرباء مشكلة عامة في لبنان، ويتأثر بها سكان المخيم، لأنّ الكهرباء تؤثّر على المياه وعلى المحلات في المخيم التي تحتاج إلى تغذية دائمة بالكهرباء، تحديداً محلات اللحوم والدجاج والأفران ومحلات المواد الغذائية. ولم يعد يشغلنا إلا العمل من أجل تأمين الكهرباء. كلّ ما نتقاضاه من عملنا ندفعه لصاحب المولّد». أمّا علي، من سكان المخيم ذاته الذي تعود أصوله إلى يافا في فلسطين المحتلة، فيقول لـ«العربي الجديد»: «منذ سنوات ونحن نعاني من مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، لكنّ الأمر تفاقم أخيراً، ونحن لم نعد نحتمل ارتفاع أسعار الاشتراكات المرتبط بشكل مباشر بارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في مقابل الليرة اللبنانية. وبتنا نأكل من جلدنا حتى نوفّر تكلفة اشتراك المولّد، لأنّنا لا نستطيع البقاء من دون كهرباء لمدّة طويلة قد تتجاوز أسبوعاً واحداً».

ويشدّد علي على أنّ «المطلوب اليوم هو تأمين حياة كريمة، ومن أبسط الأمور تأمين كهرباء»، قائلاً «أنا لم أعد قادراً على الاحتمال». ويشرح: «أعمل سائق سيارة أجرة، وعندي أولاد أريد إطعامهم وتأمين أدويتهم. فاثنان من أولادي يعانيان من إعاقة ويحتاجان إلى علاجات، فيما أسعار الأدوية ارتفعت بشكل جنوني. كذلك تحتاج زوجتي إلى أدوية، لا بدّ من تأمينها لها». في سياق متصل، يقول موسى ديراوي، الذي يسكن في مخيم برج البراجنة وتعود أصوله إلى بلدة عمقا في فلسطين المحتلة، وهو صاحب ملحمة، إنّ «مشكلة الكهرباء هنا ليست مشكلة جديدة، فأنا أطرح هذا الموضوع منذ خمسة أعوام من دون أن يستجيب أحد لمطالبنا. لكنّ المشكلة تفاقمت أخيراً مع تفاقم الأزمة في كلّ لبنان».

ويشرح لـ«العربي الجديد» أنّ «المشكلة تفاقمت كذلك في المخيم بسبب ازدياد عدد سكانه وعدم قدرة المحوّل الموجود فيه على توفير التغذية للمخيّم ككلّ». ويشدّد ديراوي على أنّه «لا يمكننا الاستغناء عن الكهرباء، فأنا أعمل لحاماً ومن الضروري أن أوفّر التيار الكهربائي للمحمتي حتى لا تفسد اللحوم لديّ. لذلك لجأت إلى اشتراك في مولّد خاص، علماً أنّ ثمة اشتراكاً آخر للبيت، بالتالي فإنّ كلّ مدخولنا يذهب لمولّد الكهرباء».

مخيم برج البراجنة يزوّد بالكهرباء لساعة واحدة في الأسبوع أحياناً (العربي الجديد)

تفاقم الوضع في المخيم مع اشتداد أزمة الكهرباء في لبنان ككلّ (العربي الجديد)

قبل أكثر من عشرة أعوام، وحتى سنوات قريبة كانت المساحات المزروعة في محيط المدن وداخلها كبيرة جداً، لكن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرّ بها السكان أجبرتهم على تقليص مساحات منازلهم وبناء الحدائق وجعلها بيوتاً بمساحات صغيرة، إذ توفر ربحاً جيداً ببيعها أو تأجيرها. وبين الاتهامات التي يوجهها المواطنون لحكومتهم إهمال واقعهم الاقتصادي، وعدم توفير مدن جديدة تتناسب مع احتياجات تزايد عدد السكان. وتقول نشوى القرغولي لـ«العربي الجديد»: «كانت مساحة منزلي واسعة، وتضم حديقة أمامية بمساحة 175 متراً، وأخرى خلفية صغيرة الحجم، ونزرع فيهما باستمرار أنواعاً من الأشجار والنباتات والأزهار، وهو ما كان يفعله أيضاً جميع جيراننا الذين كانوا يملكون مساحات واسعة من الحدائق المنزلية، ما يساهم في تخفيف شدة الحرّ في الصيف، ويرطب الأجواء ويحمي البيئة ويصدّ الرياح والأتربة». تضيف: «كان ذلك يحصل قبل أكثر من عشرة أعوام.

وقد حوّلنا جميعنا حدائقنا إلى منازل بسبب حاجتنا إلى المال نتيجة تراجع مواردنا، وغياب خطط حكومية تساهم في توفير مساكن جديدة داخل أحياء تتوفر فيها الخدمات. وهو ما جلب نتائج سلبية تمثلت في العواصف الترابية وارتفاع درجات الحرارة، بعدما كانت المساحات المزروعة ترطب الأجواء».

تضيف القرغولي (62 عاماً) أنّ «هذه الحوادث السلبية دفعتني إلى تشجيع أولادي على زرع بعض الأشجار على الرصيف، وهو ما فعله جيراني أيضاً. كما قررنا استغلال أسطح منازلنا في نشر أشجار بغرض تزيينها. ورأيت شباناً يزرعون الأشجار في مساحات فارغة على جوانب الطرق الرئيسية. هذه مساهمات إنسانية وأفعال أخلاقية ووطنية عظيمة، وأتمنى أن تدفع هذه المبادرات الجهات الحكومية لتبني حملات تشجير كبيرة».

في 17 مارس/ آذار 2022، أطلقت الحكومة العراقية مبادرة لزرع مليون شجرة

تحدي توفير المياه يعيق تنفيذ مشاريع لإعادة إحياء أراضٍ متصحّرة

السويد: جرائم العصابات «خارج السيطرة»

مع انتصاف العام الحالي، تجاوز عدد قتلى جرائم العصابات 30 شخصاً، فيما بلغ 47 العام الماضي، ما يعني أنّ العام الحالي يتجه إلى رقم قياسي على صعيد الضحايا، ويوحي باحتمال انفلات أكبر

ناصر السهلي

يعيش المجتمع السويدي هذه الأيام على وقع أخبار عنف عصابات المخدرات، التي باتت لا تشمل فقط عدد الضحايا الذي يرتفع بشكل غير مسبوق، بل وقائع انتقال أصوات الأعيرة النارية القاتلة من ضواحي المدن الكبيرة إلى بلدات وقرى أصغر، ما يعني بالنسبة إلى كثيرين أنّ «الأمور تخرج عن السيطرة». وحتى نهاية مايو/أيار الماضي، أحصت السويد أكثر من 30 ضحية بأعيرة نارية أطلقها أفراد في عمليات تتنافس على سوق المخدرات. والعام الماضي، أودت عمليات إطلاق الرصاص بحياة 47 شخصاً في السويد التي يسكنها 10,3 ملايين شخص، علماً أنّ الدنمارك التي تضم 5,8 ملايين نسمة أكثر من السويد، شهدت مقتل 8 أشخاص فقط بأعيرة نارية. وتقول الشرطة السويدية إنّ «الشبكات الإجرامية تضم 1200 شاب تحت سن الثامنة عشرة ممن تصنّفهم القوانين بأنّهم «أطفال». وأنّ 170 منهم تحت سن الخامسة عشرة». علماً أنّ الناطق باسم الشرطة كريستوفر بومان يرجح أن يكون هذا الرقم أكبر في مناطق تشهد زيادة في عمليات إطلاق نار بين العصابات المتحاربة على سوق المخدرات. في الفترة الأخيرة، زاد السجال القانوني والسياسي في السويد، خصوصاً أنّ غالبية شبكات العصابات التي تتقاتل على أسواق المخدرات تضم أطفالاً وشباناً من أصول مهاجرة، أي من أبناء الضواحي. وتقدر الشرطة أنّ مزيداً من الشبان ينضمون إلى حملة السلاح القاتل.

ويوضح بومان أنّ انتشار السلاح وصل إلى أيدي أفراد يصنفون بأنهم «أطفال». ويقول: «نعيش في مجتمع يضم مجموعات صبيان غير مسيطر عليهم، وينتقلون بسرعة من حياة عادية إلى حمل السلاح، وبعضهم لم تتضمن سجلاتهم أبداً أي مخالفة قانونية بسيطة. وتطالب الشرطة بتعديل القوانين التي تمنع حبس من هم دون سنّ الخامسة عشرة، فالبلاد تحتاج إلى إصلاحات في القوانين لمنع وصول الصغار إلى شبكات العصابات، ويجب التضحية ببعض البقرات المقدسة (قول في السويد يشير إلى الاضطرار لاتخاذ قرارات صعبة)». وكاد تنامي الجريمة المنظمة يطيح بالحكومة، بعدما اقترحت المعارضة الأسبوع الماضي التصويت على حجب الثقة عن وزير العدل والداخلية مورغان يوهانسون، بحجة أنه فشل في وقف ظاهرة القتل اليومي الذي نشر الغضب بين أفراد المجتمعات المحلية التي لم تعرف إلا الأمان والرفاهية سابقاً.

ويخشى سياسيون ومتخصصون في قضايا اجتماعية وأمنية من اتساع حالات العنف، في وقت تتصدر السويد قائمة الدول الأوروبية في عدد ضحايا القتل بالرصاص ضمن عالم الجريمة المنظمة. ويبدو أنّ وعود السياسيين بمكافحة العصابات لم تأتِ بأي نتيجة، ما زاد ملامح غضب المجتمع واتهام الحكومة السويدية بالعجز عن مواجهة انتشار العنف من ضواحي المدن الكبيرة إلى البلدات الصغيرة. ويصفّ متخصصون في شؤون القضاء الوضع بأنه «كارثي». ويرى الباحث في الجريمة المنظمة بجامعة لوند (جنوب) مارتن أسكلسن، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّ «الوضع ينذر بالأسوأ، ليس بسبب تضاعف أرقام الضحايا مقارنة بالعام الماضي، بل بسبب توسيع نطاق حرب العصابات، وتأثيرها على المجتمعات المحلية». وفعلياً، تشتكي الشرطة السويدية منذ سنوات من أنّ مواردها الحالية غير كافية لمواجهة التطورات الأمنية السلبية، في حين أنتقل الإحباط السياسي إلى الشارع الذي بات يخاطبه أقصى اليمين القومي، ويستغله يمين الوسط للمطالبة بتشديد سياسات الهجرة والدمج في المجتمع الإسكندنافي الذي غدا حتى عام 2015 أحد أكثر المجتمعات الأوروبية انفتاحاً واستقبالاً للمهاجرين، واحتل المرتبة الثانية عدياً بعد ألمانيا، باستقباله في ذلك العام أكثر من 163 ألف لاجئ.

ولا يكترث المتحاربون في عصابات المخدرات بغضب المجتمع والانعكاسات السلبية للأحداث على مجتمعات الهجرة. ويرى الصحافي المتخصص في الشؤون القانونية أويسين كانتويل أنّ السويد تتجه إلى مزيد من كوارث القتل، باستخدام الأسلحة النارية المرتبطة كلها تقريباً بحرب العصابات».

وما يجعل السويد مختلفة عن جارتها الدنمارك التي عانت في السنوات الماضية من مستوى العنف ذاته، قبل أن تتخذ إجراءات مشددة على المستويين الأمني والقضائي للسيطرة عليه بدءاً من عام 2019، أنّ العصابات فيها غير مركزية، أي أنّها لا تتمركز في ضواحي مدن محددة، بل أكثر اتساعاً وتمدداً وتتعدد شبكاتها في بلدات بعيدة عن الضواحي التقليدية.

يذكر أن عدد القتلى في السويد ارتفع من 9 عام 2010 إلى 32 عام 2015. ويسجل البلد مئات من حالات إطلاق النار سنوياً، وبعض التفجيرات التي تصيب أشخاصاً لا علاقة لهم بحرب العصابات، ما يزيد الاحتقان الشعبي أيضاً. ويربط بعض علماء الجريمة والاجتماع تصاعد عنف عصابات المخدرات، بتراجع معدلات تهريب المخدرات عبر أوروبا إلى السويد.

الشرطة السويدية في مواجهة يومية مع العصابات (العربي الجديد)